المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

١ ـ «اتفاق عمان»
وردود الفعل الفلسطينية عليه

فيما كانت الجهود في الساحة الفلسطينية متجهة لمواصلة الحوار بين (فتح) وفصائل التحالف الديمقراطي، الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني، بعد ان توقف هذا الحوار إثر مبادرة (فتح) لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، وفيما بذلت مساع حثيثة لتجاوز مسألة انعقاد المجلس والتمهيد للحوار الوطني الشامل بين جميع الاطراف في الساحة الفلسطينية، وذلك بعد ان لاح بريق أمل بامكانية معاودة الحوار، تعثرت الجهود والمساعي بعد الاعلان عن الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني في عمان يوم ١١/٢/١٩٨٥، بين العاهل الاردني الملك حسين، والاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد احاطت بهذا الاتفاق دائرة واسعة من الجدل، واثار ردود فعل حادة ومتباينة في الساحة الفلسطينية.

التحرك الذي سبق الاتفاق

بعد انتهاء اعمال المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السابعة عشرة التي عقدت في عمان اواخر العام الماضي، استؤنفت المحادثات والاتصالات السياسية بين م.ت.ف. والحكومة الاردنية، لوضع صيغة للتحرك الاردني ـ الفلسطيني السياسي المشترك، تمهيدا لعرضها على الدول العربية والمجموعة الدولية، بشأن ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. وقد شكلت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لجنة رفيعة المستوى للحوار مع الاردن ضمت كلا من: فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية، ومحمود عباس وعبد الرزاق اليحيى وعبد الرحيم احمد، اعضاء اللجنة التنفيذية، كما ضمت: خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح).

وعقب سلسلة اجتماعات عقدتها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في تونس، وانتهت يوم ٢٤/١/١٩٨٥، صرح محمود عباس، عضو لجنة الحوار مع الاردن، بان اعضاء الوفد الفلسطيني سيطلعون الجانب الاردني على التصور الفلسطيني للتحرك مع الاردن في الفترة القادمة (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٤/١/١٩٨٥). وخلال لقائه في عمان مع الملك حسين، تسلم خالد الحسن، يوم ٢٧/١/١٩٨٥، ردا خطيا يتضمن وجهة نظر الاردن من مسألة التحرك المشترك. وفحوى هذا الرد «ان على الجانب الفلسطيني ان يتخذ موقفا واضحا، مهما كان محتواه، بشأن مبادرة الملك حسين التي طرحها اثناء القاء خطابه في افتتاح المجلس الوطني في عمان: وهي المبادرة التي تستند الى القرار ٢٤٢ ومبدأ الارض مقابل السلام، وعدم تجزئة المبادرة الاردنية والتعامل مع القرار ٢٤٢ بمعزل عن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام باشراف الامم المتحدة» (**المجلة**، لندن، العدد ٢٦٤، ٢٧/٢/١٩٨٥).

وفي حين طالب الاردن بجواب سريع من قيادة م.ت.ف.، لم يكن امام المنظمة الا التحرك العاجل